وزارة التربية تقرر إرجاع 157 من المتمتعين بالعفو التشريعي العام إلى العمل كدفعة أولى

قررت وزارة التربية إرجاع 157 من المتمتعين بالعفو التشريعي العام إلى العمل صلب المنظومة التربوية كدفعة أولى بعد استكمال اللجنة المكلفة بالنظر في المطالب والشكاوى المقدمة إلى الوزارة النظر في كامل حيثيات ملفاتهم.

وسيعود هؤلاء المنتفعون بهذا الإجراء إلى سالف عملهم بمجرد الاستظهار ببطاقة السوابق العدلية (بطاقة عدد 3) لدى مصالح المندوبية الجهوية للتربية التابعين لها.

وتواصل اللجنة التي تضم ضمن أعضائها ممثلا عن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان النظر في آلاف التظلمات والشكاوى المقدمة والتي تقدم تباعا للوزارة.

يذكر أن وزير التربية أكد عديد المرات أنه سيتم النظر في كل الحالات حالة بحالة وسيتم إنصاف كل من تعرض إلى مظلمة مهما كانت أسبابها.